أثر مشروع سدة الكوت على القطاع الزراعي (١٩٤٠–١٩٥٨)

الباحث

منتظر ابراهيم اسماعيل

جامعة واسط /كلية التربية للعلوم الانسانية

/قسم التاريخ

المشرف

أ.د رحيم كاظم محمد الهاشمي

جامعة واسط /كلية التربية للعلوم الانسانية

/قسم التاريخ

البريد الإلكتروني Email : muntazer.alobeidi1@gmail.com

الكلمات المفتاحية: سدة الكوت ، القطاع الزراعي ، الغراف.

كيفية اقتباس البحث

اسماعيل، منتظر ابراهيم ، رحيم كاظم محمد الهاشمي ، أثر مشروع سدة الكوت على القطاع الزراعي (١٩٤٠–١٩٥٨)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، حزيران ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The impact of the Kut Dam project on the agricultural sector (1940–1958)

Researcher
Muntather Ibrahim Ismail
University of Wasit / College of Education for Humanities / Department of History

SupervisorProf. Dr. Rahim Kazim Mohammed Al-Hashemi
University of Wasit, College of Education for Humanities, Department of History

Keywords : Kut Dam, agricultural sector, Gharraf.

How To Cite This Article
Ismail, Muntather Ibrahim , Rahim Kazim Mohammed Al-Hashemi, The impact of the Kut Dam project on the agricultural sector (1940–1958),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, june 2026,Volume:16,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The construction of the Kut Dam represented a pivotal economic event in the modern history of Iraq, particularly in terms of the transformation of the local economy within the Kut District. The project, which began implementation in the early 1940s, contributed to fundamental changes in the economic structure of the region, encompassing various vital sectors, most notably agriculture, trade, and the standard of living of the population. The project was not merely an engineering facility aimed at regulating water, but rather a development tool whose effects were reflected in agricultural production methods, trade patterns, and the daily lives of the people of Kut and its environs

.

الملخص

مثّل إنشاء سدة الكوت حدثًا اقتصاديًا مفصليًا في تاريخ العراق الحديث، لا سيما في ممّا يتعلق بتحولات الاقتصاد المحلي ضمن لواء الكوت. فقد أسهم المشروع، الذي بدأ تنفيذه مطلع أربعينيات القرن العشرين، في إحداث تغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية للمنطقة، شملت مختلف القطاعات الحيوية وعلى رأسها الزراعة والتجارة ومستوى معيشة السكان، إذ إن المشروع لم يكن مجرد منشأة هندسية هدفها تنظيم المياه، بل كان أداة تنموية انعكست آثارها على أساليب الإنتاج الزراعي، وأنماط التبادل التجاري، فضلاً عن واقع الحياة اليومية للأهالي في الكوت وما حولها.

أولاً: المحاصيل الزراعية وتوسع المساحات المزروعة.

شكّل القطاع الزراعي في لواء الكوت العمود الفقري للنشاط الاقتصادي قبل تنفيذ مشروع سدة الكوت، إذ كانت غالبية السكان تعتمد على الزراعة التقليدية كمصدر رئيسي للرزق، نظرًا لطبيعة البيئة الاقتصادية السائدة آنذاك، والتي كانت تفتقر إلى مشاريع صناعية أو خدمية كبيرة يمكن أن توفّر بدائل اقتصادية أخرى. وقد أدّت الأراضي الزراعية دورًا محوريًا في تشكيل نمط حياة السكان الريفيين الذين كانوا يرتبطون بالأرض والأنهر ارتباطًا وثيقًا، إذ تُحدَّد مواعيد الزراعة والحصاد بناءً على توقيتات فيضان نهر دجلة ومدى غزارته[١].

لكن الاعتمادية المفرطة على مياه الفيضانات، جعلت النشاط الزراعي عرضة لتقلبات مناخية حادة وغير منتظمة. فلم تكن هناك منظومة مائية مستقرة، يمكن من خلالها ضبط توقيتات الري أو توزيعه الجغرافي، الأمر الذي تسبب في خسائر موسمية جسيمة، سواء من حيث تراجع الإنتاج، أو عزوف الفلاحين عن زراعة بعض الأراضي[٢]، وقد أوردت جريدة الزمان العراقية تقريرًا عن خسائر فادحة لحقت بالمزارعين في لواء الكوت بسبب تأخر الفيضان، ممّا أدى إلى هجرة العديد منهم نحو المدن[٣].

ومع تنفيذ مشروع سدة الكوت، وما تبعه من إنشاء شبكة من القنوات المائية الفرعية والري الفرعي، بدأت عملية توزيع المياه، تأخذ طابعًا أكثر انتظامًا، مما مكن الفلاحين من زراعة الأراضي، في مواسم كانت سابقًا تُترك بورًا بسبب شح المياه. وقد شهدت الأراضي الواقعة ضمن قاطع سقي نهر الغراف، تحديدًا طفرة كبيرة في الاستغلال الزراعي نتيجة الانسياب المنتظم والمنضبط للمياه، بحسب تقارير وزارة الزراعة العراقية[٤].

وإلى جانب ذلك، أشار الباحث البريطاني J.R. MacDonald في دراسته المعنونة تطوير الري في العراق ١٩٣٠–١٩٥٥إلى أن سدة الكوت كانت من أبرز المشاريع الريّية التي أسهمت

في تحفيز الزراعة المتوسطة والكبيرة الحجم، واعتبر أن زيادة المساحات المزروعة في المناطق الوسطى من العراق دليل على نجاح التصميم الإداري والتقني للسدة[٥]وبيّنت دارسة من باحثة برطانية Margaret Louise Simmonsفي جامعة لندن عام ١٩٦٢، أن مشاريع الري الكبرى في العراق، وعلى رأسها سدة الكوت، أسهمت في خفض معدل الأراضي البور بنسبة تصل إلى ٤٠% خلال عقد من الزمن[٦].

وبالنظر إلى الإحصاءات الرسمية، فقد أظهرت تقارير وزارة الزراعة العراقية بين عامي ١٩٤٥–١٩٥٥ أن المساحات المزروعة في لواء الكوت ازدادت بنسبة تراوحت بين ٣٠% و٥٠%، اعتمادًا على نوع المحصول والمنطقة الجغرافية، أدت تلك الزيادة إلى تحسين الأمن الغذائي المحلي وتوفير فائض للتجارة الداخلية[٧].

ومع تنفيذ مشروع سدة الكوت عام ١٩٤٠، وما تبعه من إنشاء شبكة من القنوات الفرعية والثانوية، بدأت عملية توزيع المياه تأخذ طابعًا أكثر انتظامًا، بفضل التصميم الهندسي الذي راعى الانحدارات الطبيعية لمجرى نهر دجلة وتفرعاته في المنطقة. وقد أسهم هذا التنظيم في نقل مياه الري بشكل دوري إلى مناطق واسعة، مما مكّن الفلاحين من زراعة الأراضي التي كانت سابقًا تُترك بورًا بسبب شح المياه الموسمية[٨].

ولم يعد الفلاح يعتمد على الفيضانات العشوائية أو حفر الآبار الضحلة، بل أصبح يحصل على حصته المائية من خلال شبكة ري متكاملة تشمل قناة الغراف الرئيسية وقنوات فرعية تم حفرها وتبطينها لتقليل الفاقد. ونتيجة لذلك، ازدادت الثقة في استقرار الزراعة، مما شجّع الفلاحين على استصلاح أراضٍ إضافية كانت مهمشة أو مهجورة، خصوصًا في قرى قضاء الحي والنواحي المحيطة به[٩].

وكان من أبرز المستفيدين من المشروع أراضي قاطع سقي نهر الغراف، الذي يُعد من أهم روافد دجلة في الكوت ذلك شهد ذلك القاطع طفرة كبيرة في الاستخدام الزراعي للأراضي نتيجة الانسياب المنتظم والمنضبط للمياه على مدار العام الزراعي، لا سيما بعد إنشاء بوابات تحكم ومحطات ضخ ثانوية قرب الحي والبدرة. وتشير بيانات رسمية صادرة عن دائرة الري العامة إلى أن المساحات المزروعة في قاطع الغراف ازدادت بنسبة ٤٦% خلال السنوات العشر الأولى من تشغيل السدة، مقارنة بما كانت عليه قبل المشروع[١٠].

نشرت مجلة الاقتصاد الزراعي دراسة ميدانية أجرتها لجنة حكومية بالتعاون مع خبراء بريطانيين من شركة Sir M. MacDonald & Partners أكدت فيها أن منطقة الغراف أصبحت نموذجًا لتوزيع المياه في الري الحديث في العراق، وأن نمط الزراعة فيها تحول من موسمي إلى شبه

دائم[١١] كما أشار تقرير صادر عن البنك الدولي عام ١٩٥٥ إلى "**أن مشروع سدة الكوت وقناة الغراف يعدّان من المشاريع الريفية القليلة في منطقة الشرق الأوسط التي نجحت في تقليل الاعتماد على الأمطار كمصدر وحيد للمياه الزراعية**"[١٢].

انعكس التوسع في المساحات الزراعية بشكل مباشر على طبيعة المحاصيل المزروعة، حيث تجاوزت الزراعة في لواء الكوت النمط الأحادي القائم على زراعة الحبوب التقليدية مثل الحنطة والشعير والبقوليات، لتتجه نحو زراعة محاصيل نقدية ذات مردود اقتصادي أعلى وشكلت تلك الخطوة تحوّلًا نوعيًا في الاقتصاد الزراعي المحلي؛ إذ لم يعد الفلاح يزرع للاكتفاء الذاتي فقط، بل دخلت الزراعة في نطاق الربحية التجارية، خصوصًا بعد أن وفرت الدولة الدعم اللازم لذلك[١٣].

ومن أبرز المحاصيل التي توسعت زراعتها في المنطقة كان القطن، الذي شجعت عليه الحكومة بشكل واضح من خلال توفير البذور المحسّنة بأسعار مدعومة، ومنح القروض الزراعية الميسّرة للفلاحين، و تجهيز الأسمدة والآلات الزراعية الحديثة على دفعات، وبالتعاون مع شركات أجنبية مثل شركة British Cotton Growing Associationالتي كانت تنسق مع وزارة الزراعة لتطوير زراعة القطن في جنوب العراق[١٤]. وقد أنشأت الدولة أيضًا مراكز إرشاد زراعي، بالقرب من الكوت لتعليم الفلاحين الأساليب الحديثة في زراعة القطن، وجني المحصول ومعالجته، وهي خطوة لم تكن مألوفة في الأرياف العراقية قبل الأربعينيات[١٥].

دخلت الذرة الصفراء، بكثافة إلى الدورة الزراعية في لواء الكوت، خاصة لاستعمالها في الأعلاف الحيوانية، ممّا ساعد في تطوير قطاع الثروة الحيوانية كما شهدت زراعة السمسم توسعًا كبيرًا نظرًا لارتفاع الطلب عليه في الأسواق المحلية كمادة أولية لصناعة الزيوت والصابون، فضلاً عن استعمالاته في الصناعات الغذائية الشعبية. وقد أظهر "تقرير دائرة الإحصاء الزراعي لسنة ١٩٥٥" أن زراعة السمسم في الكوت تضاعفت خلال خمس سنوات فقط بعد تشغيل سدة الكوت[١٦].

ووفقًا للتقارير الرسمية صادرة عن وزارة الزراعة العراقية، فإن محصول القطن وحده شهد زيادة بنسبة تجاوزت ٨٠% في غضون عقد واحد بعد تنفيذ مشروع سدة الكوت، حيث ارتفعت المساحات المخصصة له من حوالي سته الاف دونم عام ١٩٤٣ إلى ممّا يزيد على أحد عشر ألف دونم عام ١٩٥٣، ممّا يعكس حجم التحول في نمط الزراعة من الزراعة المعاشية إلى الزراعة التجارية الواسعة[١٧].

كما اهتمت المعاهد الأجنبية بمشروع سدة الكوت وأثره الاقتصادي وإن الدراسة التي أعدها فريق من معهد International Institute for Land Reclamation and Improvement الهولندي عام ١٩٥٦ "**أن مشروع سدة الكوت كان من بين أنجح المشاريع المائية في الشرق الأوسط من حيث أثره على تنويع المحاصيل الزراعية**"[١٨].

وساهم ذلك التوسع في تنشيط النشاط الزراعي في القرى الصغيرة التي كانت مهمشة سابقًا بسبب بعدها عن مصادر المياه الرئيسية أو وقوعها في مناطق لا تصلها المياة بصورة كافية. إذ أتاحت البنية التحتية الجديدة للري، التي تضمنت إنشاء قنوات فرعية ومحطات ضخ متحركة، إيصال المياه إلى أراضٍ كانت تُعد غير صالحة للزراعة سابقًا. وقد أدّى ذلك إلى تحفيز استخدام الأراضي الهامشية، وزيادة كثافة الزراعة في مناطق مثل ناحية شيخ سعد والقرى المجاورة لها، والتي شهدت ارتفاعًا تدريجيًا في عدد الحقول النشطة خلال الخمسينيات[١٩].

لم يكن ذلك التحول مجرد توسع مكاني للزراعة، بل كان نقطة تحول اقتصادية اجتماعية أيضًا، إذ أدى إلى تقليل نسب الهجرة الريفية نحو المدن، التي كانت تتصاعد منذ ثلاثينيات القرن العشرين بسبب الجفاف وقلة فرص العمل الزراعي المستقر، فقد بدأت المجتمعات الريفية تشهد حالة من الاستقرار الاقتصادي والمعيشي النسبي، ممّا حفّز الفلاحين على البقاء في أراضيهم، بل شجّع البعض على العودة إلى الريف بعد أن هجروه في سنوات الجفاف[٢٠].

أشارت تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية العراقية عام ١٩٥٤ الى ان الاستقرار الاقتصادي ادى إلى انخفاض ملحوظ في معدلات النزوح الريفي، من لواء الكوت مقارنةً بالسنوات السابقة، وعزت ذلك بشكل مباشر إلى تحسن الظروف الزراعية وتوافر المياه الكافية للري في المناطق الطرفية[٢١]. كما نشرت مجلة الاقتصاد والمجتمع العراقية في عددها الصادر في تموز ١٩٥٥ مقالاً تحليليًا بعنوان "الاستقرار الريفي في ظل سدة الكوت"، أكدت فيه أن الاستيطان الزراعي بدأ يتخذ طابعًا دائمًا بفضل تحسن الموارد المائية وازدياد دعم الدولة للمشاريع الصغيرة في الأرياف[٢٢].

ومن زاوية أخرى، فإن الاستقرار الناتج عن توفر المياه لم يؤدِ فقط إلى تحسين الدخل، بل ساعد على بناء بنية اجتماعية جديدة قائمة على العمل الزراعي الجماعي، وتطورت بعض القرى الصغيرة لتتحول إلى مراكز زراعية محلية، تضم أسواقًا أسبوعية وتجمعات تعاونية لبيع المحاصيل وتبادل المعدات الزراعية. وقد رصد الباحث الهولندي Dirk J. van Halsema في دراسة ميدانية أجراها خلال زيارته للعراق عام ١٩٥٦، أن مشروع سدة الكوت كان أحد

النماذج الإقليمية التي أسهمت في خلق "اقتصاد ريفي منتج" بدلاً من "الريف المعتمد على المعونة والتقشف"[٢٣].

ثانيًا: تحسن الإنتاج الزراعي وإدخال طرق زراعية حديثة.

أدى مشروع سدة الكوت إلى تحولات عميقة في بنية الإنتاج الزراعي، لم تقتصر على التوسع في المساحات المزروعة فحسب، بل شملت أيضًا تحسين نوعية الإنتاج وتبني وسائل زراعية أكثر تطورًا .فقد أتاحت السيطرة المنتظمة على مياه الري تقليص اعتماد الفلاحين على العوامل المناخية، وهو ممّا وفّر مناخًا ملائمًا لتطبيق تقنيات زراعية جديدة لم تكن ممكنة سابقًا في ظل نظام الري الفيضي[٢٤].

فمنذ أوائل خمسينيات القرن العشرين، بدأت وزارة الزراعة العراقية بتنفيذ سلسلة من برامج التطوير الزراعي ضمن خطة وطنية هدفت إلى رفع إنتاجية القطاع الزراعي، جاء ذلك التحول مدفوعًا بتحسن الوضع المائي بعد تشغيل سدة الكوت. وقد تعاونت الوزارة في ذلك المجال مع عدد من المنظمات الدولية، من أبرزها هيئة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(FAO) ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) ، التي قدمت خبراء ومعدات ضمن برامج الدعم الفني للعراق[٢٥].

تضمنت تلك البرامج إدخال تقنيات حديثة على العملية الزراعية لأول مرة في المناطق الريفية من لواء الكوت، من بينها المحاريث الميكانيكية، وآلات بذر حديثة قادرة على تقليل هدر البذور، بالإضافة إلى المضخات الصغيرة التي تعمل بالديزل لتقوية وصول المياه في أطراف الحقول[٢٦]. وقد وُزّعت والآلات من خلال التعاونيات الزراعية المستحدثة، التي كانت تشرف عليها الدولة وتدعمها ماليًا عبر قروض زراعية بفوائد منخفضة، وهو ممّا أتاح حتى للفلاحين من ذوي الحيازات الصغيرة الوصول إلى التكنولوجيا الزراعية الجديدة[٢٧].

ولضمان استفادة الفلاحين من تلك المعدات، أنشأت وزارة الزراعة عددًا من مراكز الإرشاد الزراعي في نواحي العزيزية، والحي، وبدرة، حيث تم تدريب الفلاحين على كيفية استخدام الآلات الحديثة، و تحسين أساليب الزراعة التقليدية. وقد ركزت برامج الإرشاد على نشر الوعي بأهمية الأسمدة الكيميائية، التي كانت غير معروفة على نطاق واسع في ريف العراق، لا سيما الفوسفات واليوريا، فضلاً عن إلى تقديم إرشادات دقيقة حول مواعيد الاستخدام وكمياته بما يتناسب مع نوع التربة والمحصول[٢٨].

كما وزّعت الدولة البذور المحسّنة المعالجة مسبقًا ضد الأمراض، خاصة بمحاصيل الحنطة والشعير والذرة. وقد أظهرت نتائج تلك الإجراءات تحسنًا واضحًا في كثافة المحاصيل ونموها، ممّا انعكس على ارتفاع الإنتاجية للدونم الواحد بنسبة فاقت ٤٠% في بعض المناطق خلال

خمس سنوات من تطبيق البرنامج[٢٩] ورد في تقرير بعثة منظمة FAO إلى العراق عام ١٩٥٥، "**أن لواء الكوت كان من أكثر الألوية تجاوبًا مع برامج التطوير الزراعي، بفضل توفر المياه واستعداد الفلاحين لتقبّل التحول التقني**"[٣٠] وقد اشارة دولية لابد منه الاشارة اليها.

وبحسب مجلة Agriculture and Irrigation in the Middle East ، فإن ممّا جرى في الكوت بين عامي ١٩٥١–١٩٥٦ يمكن عده نموذجًا ناجحًا لـ"التحول الزراعي المتكامل" الذي يجمع بين الري المنتظم، والإنتاج المكثف، والتقنية الحديثة، والتمكين المؤسسي عبر الإرشاد والتعاونيات[٣١]. وتلك اشادات واضحه عن سدة الكوت واثرها الاقتصادي.

ساهم ذلك في رفع إنتاجية المحاصيل لكل دونم بشكل ملموس، إذ انعكست الاستفادة من الموارد المائية المنتظمة والمكننة الزراعية الحديثة على تحسين كفاءة استخدام الأرض. وقد أكدت تقارير مديرية الزراعة في لواء الكوت أن متوسط إنتاجية الحنطة، على سبيل المثال، ارتفع من حوالي ٤٥٠ كغم/دونم عام ١٩٤١، إلى أكثر من ٦٥٠ كغم/دونم بحلول عام ١٩٥٥، أي بزيادة تقدر بـ ٤٤% تقريبًا. ولم تقتصر الزيادة على الحنطة فقط، بل شملت محاصيل أخرى كالشعير والذرة، حيث ارتفعت نسبة الغلة بفضل استخدام البذور المحسّنة وتقنيات الري المنظم.[٣٢]

ساعد ذلك التحول في تقليص نسبة الفاقد الزراعي، التي كانت مرتفعة سابقًا نتيجة الاعتماد على أساليب تقليدية في الحصاد والتخزين، حيث أشارت نشرة وزارة التموين العراقية لعام ١٩٥٤ إلى أن الفاقد في محصول الحنطة وحده تراوح بين ١٥–٢٠% قبل دخول التقنيات الجديدة، وانخفض إلى أقل من ١٠% في منتصف الخمسينيات[٣٣]. ويُعزى ذلك الانخفاض إلى استخدام أدوات الحصاد الميكانيكي، والتخزين في صوامع حديثة وفرتها الدولة بالتعاون مع مشروع الحبوب المركزي في بغداد[٣٤].

كما انعكس تحسّن الإنتاج الزراعي على جودة المحاصيل ومواصفاتها القياسية، وهو ممّا جعلها أكثر قابلية للتسويق خارج حدود اللواء، خاصة بغداد، والنجف، وكربلاء، التي كانت تشهد طلبًا مرتفعًا على الحنطة والذرة خلال مواسم معينة. وقد أوردت صحيفة العراق، أن أسواق بغداد استقبلت شحنات من حنطة الكوت "**عالية الجودة ومصنفة ضمن الدرجتين الأولى والثانية**"، في سابقة لم تكن معهودة قبل مشروع السدة[٣٥].

وتمت الاستفادة من الزيادة النوعية والكمية في الإنتاج عبر إنشاء مراكز تسويق زراعي في الكوت، وإدخال نظام الشراء الحكومي المباشر للمحاصيل، ممّا أتاح للفلاحين الحصول على عوائد مجزية دون المرور بتجار الجملة. كما أسهمت تلك الآليات في ربط اقتصاد الريف بشبكة التجارة الوطنية، وتحفيز الزراعة التصديرية في بعض الحالات. وقد أشار الباحث البريطاني إلى

أن لواء الكوت شهد تطورًا نوعيًا في "**الربط بين الزراعة والطلب الحضري**"، بفضل تطور البنية التحتية للمياه وزيادة الإنتاجية[٣٦].

ووصف الباحث عبد الرحمن الهاشمي مشروع سدة الكوت "**بأنه مثّل حجر الأساس في تحويل الإنتاج الزراعي من نمط معيشي إلى نمط تجاري يستهدف الأسواق الخارجية وليس فقط الاستهلاك المحلي**"[٣٧].

من جهة أخرى، أدى التحسن الكبير في البنية المائية والإنتاج الزراعي إلى نشوء نمط جديد من الزراعة التجارية المنظمة؛ إذ بدأ عدد من كبار الفلاحين وملاكي الأراضي في لواء الكوت بتبني خطط إنتاجية قائمة على الربح والاستثمار طويل الأمد، بدلًا من نمط الزراعة التقليدية المعتمدة على الاكتفاء الذاتي فقط. وقد رافق التحول تغير في البنية الطبقية داخل المجتمع الزراعي، إذ برزت طبقة جديدة من "**الملاكين المتخصصين بالزراعة**"، الذين امتلكوا الوسائل المالية لشراء المعدات الحديثة، والتوسع في استثمار الأراضي، والاستفادة من برامج القروض الزراعية المدعومة من الدولة[٣٨].

لم يكن الملاكون ليعتمدوا على العمل العائلي فقط، بل بدأوا في تشغيل عمال زراعيين موسميين، خاصة من أبناء القرى الفقيرة والمناطق المحرومة من مشاريع الري، الذين عملوا بأجور يومية أو موسمية، غالبًا دون ضمانات، مما عزز من التمايز الاجتماعي بين الملاك والعمال الزراعيين[٣٩]. وتشير إحصائية لمديرية الزراعة في الكوت لعام ١٩٥٤ إلى أن أكثر من ٣٨% من الحقول الكبرى التي تزيد مساحتها عن مأتيين دونم كانت تُدار بواسطة عمال مأجورين، وليس أصحابها مباشرة[٤٠] ونتج عن ذلك نوع من الرأسمالية الزراعية الناشئة، التي بدأت تفرض شروطها على سوق العمل الريفي، وأساليب الإنتاج، وأسعار المحاصيل، بل على السياسات الحكومية في توزيع المياه والقروض.

علّق الباحث الأميركي hilip Khoury على الظاهرة في دراسته الموسعة Landholding and Social Structure in Iraq قائلاً" **شهدت منطقة وسط العراق بعد مشاريع الري الكبرى، وخصوصًا في الكوت، تحوّلًا واضحًا نحو نمط اقتصادي زراعي شبيه بالنموذج اللاتيني، حيث بدأت فئة من كبار الملاكين تتصرف وكأنها نخبة اقتصادية لها وزن سياسي**" [٤١].

ولذلك التحول جانبان متضادان؛ فمن جهة، أدى إلى رفع الإنتاج الزراعي الكلي وتحديث أدوات الزراعة، ومن جهة أخرى، فاقم التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما مع تقلص مساحة الحيازات الصغيرة، وعجز صغار الفلاحين عن مجاراة متطلبات الزراعة الحديثة، ممّا دفع بعضهم لبيع أراضيهم أو تأجيرها[٤٢]. وقد عبّر عن تلك الظاهرة النائب عبد الرزاق الحسني، في

مداخلته أمام المجلس النيابي سنة ١٩٥٥ بقوله: "إن مشاريع الري في الجنوب والوسط أعادت تشكيل القرية، لكنها قسمت سكانها بين مالك متحكم وعامل مغلوب على أمره" (٤٣).

علّق الباحث الأميركي Robert Fernea، الذي زار العراق ضمن بعثة ميدانية عام ١٩٥٤ ممثلة لجامعة شيكاغو، على ممّا رآه في مناطق الكوت قائلاً" :لقد دخلت الزراعة في وسط العراق مرحلة الانتقال من الزراعة البدائية إلى زراعة شبه صناعية بفضل مشاريع الري، وسدة الكوت كانت النموذج الأبرز في هذا التحول"(٤٤).

جاءت الملاحظة ضمن تقريره الميداني الذي وثّق فيه آثار التحول الزراعي في مناطق الفرات الأوسط، حيث لاحظ كيف أن توفر المياه المنتظمة نتيجة السدود والمشاريع الكبرى مثل سدة الكوت، لم يُحسّن فقط من ظروف الزراعة، بل غيّر بشكل جذري طبيعة العلاقة بين الإنسان والأرض، ففي السابق، كانت الزراعة خاضعة لعوامل مناخية متقلبة، بينما بات الفلاح الآن قادرًا على التخطيط والإنتاج وفق جدول زراعي شبه صناعي يعتمد على توفر الموارد بصورة دورية ومضمونة(٤٥).

يشير فيرنيا إلى أن التحول لم يكن مجرد تطور في الوسائل، بل انعكاس لنقلة ذهنية واقتصادية، حيث انتقل الفلاح من التفكير في الزراعة بوصفها نشاطًا معيشيًا يوميًا إلى التعامل معها كمشروع اقتصادي يمكن تنميته واستثماره. وقد لاحظ أن الفلاحين الذين استفادوا من نظام الري الحديث في قضاء الحي والنعمانية بدأوا يستعملون مفردات اقتصادية مثل "الإنتاجية"، و"التسويق"، و"العائد الصافي"، وهي تعبيرات لم تكن شائعة في الأوساط الريفية العراقية قبل الأربعينيات(٤٦).

ومن خلال مقارنته بين الوضع في الكوت ومناطق أخرى في الريف العراقي، اعتبر فيرنيا أن سدة الكوت مثّلت أول نموذج تطبيقي لمفهوم "الزراعة شبه الصناعية (semi-industrial agriculture)" في العراق، أي الزراعة التي تجمع بين التنظيم الحكومي للمياه، وتدخل الدولة في تقديم الخدمات الفنية، واعتماد الأساليب الميكانيكية الحديثة في الزراعة والإنتاج، دون أن تصل تمامًا إلى النمط الصناعي الكامل كما في أوروبا الغربية(٤٧).

دعمت ملاحظاته بعثة أخرى من معهد الشرق الأوسط للدراسات الزراعية (Middle East Agricultural Institute)، التي أرسلت فريقًا بحثيًا إلى العراق عام ١٩٥٦، وخلصت إلى أن لواء الكوت يُعد من بين المناطق الأكثر تكيّفًا مع مفهوم الزراعة الحديثة، بفضل بيئة التنظيم المائي التي أوجدتها السدة، وتجاوب الفلاحين المحليين مع سياسات الإرشاد الحكومي(٤٨).

إن ملاحظة فيرنيا، الرغم من بساطتها الظاهرية، تكشف عن عمق التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي أحدثه مشروع سدة الكوت في البيئة الزراعية العراقية، وهو تحول لم يكن ممكنًا لولا البنية التحتية التي وفرتها الدولة، والانفتاح الجزئي على الدعم والخبرة الأجنبية في القطاع الزراعي.

ومن بين أبرز التحديات التي واجهت القطاع الزراعي بعد تنفيذ مشروع سدة الكوت، كان سوء صيانة قنوات الري الثانوية والفرعية، وهي العصب التنفيذي الذي ينقل مياه السدة إلى الحقول الزراعية. فرغم نجاح المشروع في تأمين مصدر مائي رئيس منتظم، فإن البنية التحتية المساندة، المتمثلة في شبكة القنوات الداخلية، لم تُواكب التوسع الزراعي كما يجب، الأمر الذي أدّى إلى اختناقات مائية موسمية وتراجع كفاءة الري في عدة مناطق [٤٩].

أظهرت تقارير وزارة الري العراقية الصادرة مطلع الخمسينيات أن أكثر من ٢٥% من القنوات الفرعية في لواء الكوت كانت من تراكم الأطيان، وانسدادات جزئية ناتجة عن غياب الجهد البلدي المنتظم في تنظيفها، إلى جانب تسربات مائية مزمنة بفعل التشققات في التبطين أو التعرية الناتجة عن تدفق المياه. وقد أدى ذلك إلى تفاوت واضح في إيصال المياه بين المناطق، إذ كانت القرى القريبة من بداية القناة تحصل على حصص مائية كافية، في حين كانت القرى البعيدة تعاني من الجفاف الجزئي أو الري غير المنتظم [٥٠].

وصفت مجلة الري والزراعة العراقية في عام ١٩٥٣ ذلك الخلل "**بأنه عقبة ميدانية تُبطل مفعول التخطيط المركزي**"، مشيرة إلى "**أن الإهمال في الصيانة قد حوّل بعض القنوات من أدوات تنمية إلى عوامل إحباط للفلاحين**"[٥١]. وشاطرتها جريدة الزمان في ١٩ حزيران ١٩٥٤ شكاوى واسعة من سكان قرى جنوب قضاء الحي، بسبب عدم وصول المياه الكافية خلال موسم البذار، وأدى إلى تلف مساحات مزروعة بالقطن والشعير [٥٢].

لم يكن الخلل في الصيانة فنيًا فقط، بل اتخذ أبعادًا اجتماعية واقتصادية، إذ أدّى إلى نشوء شعور بالتمييز بين الفلاحين، خاصة في المناطق الطرفية التي شعرت بأنها مُهملة من قبل الإدارة الزراعية. ونتج عن ذلك خلافات بين القرى، وتكرار لحالات التجاوز على حصص المياه، خصوصًا في المناطق الواقعة جنوب نهر الغراف، إذ كانت التجمعات القبلية تستخدم نفوذها أحيانًا لتحويل مجرى القنوات لصالحها[٥٣].

أما على مستوى الحلول المؤسسية، فقد اقترحت بعثة البنك الدولي للتنمية الزراعية عام ١٩٥٥ إنشاء "**مديرية صيانة مستقلة**" **ترتبط إداريًا مباشرة بوزارة الري وتُخصص لها ميزانية سنوية لإعادة تأهيل القنوات الفرعية، لكن المقترح لم يُنفذ بسبب ضعف التنسيق بين الوزارات وقلة**

الكوادر الفنية المدربة وقد شخص الخبير الهولندي Hendrik Van Keulen، في تقريره الفني لعام ١٩٥٦، على ذلك الخلل قائلاً: "لا يكفي أن تبني سداً ضخماً، بل عليك أن تضمن وصول الماء إلى البذور"[٥٤].

ثالثًا: التحديات التي واجهت القطاع الزراعي بعد المشروع

وعلى الرغم ممّا حققه مشروع سدة الكوت من إنجازات كبيرة على صعيد توسيع الرقعة الزراعية وتحسين الإنتاج، فأن التطبيق العملي للمشروع لم يكن خاليًا من **السلبيات والتحديات البنيوية** التي أثّرت في استدامة نتائجه. فسرعان ممّا ظهرت مجموعة من المشكلات الفنية والاجتماعية التي حدّت من الفوائد المرجوة، وأفرزت واقعًا زراعيًا معقدًا يتطلب معالجة مستمرة.[٥٥]

من بين أبرز التحديات التي برزت بعد تنفيذ مشروع سدة الكوت، كان سوء صيانة قنوات الري الثانوية والفرعية، وهي الحلقة الحيوية التي تربط بين مياه السدة وحقول الفلاحين. فعلى الرغم من كون المشروع مثّل إنجازًا هندسيًا كبيرًا على المستوى المركزي، فإن فعاليته الميدانية تراجعت نسبيًا في السنوات التي تلت تشغيله، نتيجة الإهمال المتكرر في صيانة القنوات، ونقص العمالة الفنية المتخصصة، وغياب التنسيق بين الجهات التنفيذية. [٥٦]

أظهرت تقارير وزارة الري العراقية بين عامي ١٩٥١–١٩٥٥ أن ممّا نسبته ٢٥–٣٠% من القنوات الفرعية في قاطع لواء الكوت كانت تعاني من مشكلات مزمنة، شملت تراكم الأطيان، والانسداد الجزئي بفعل النباتات المائية، وتسربات مستمرة ناجمة عن التصدعات والتآكل في جدران القنوات غير المبطنة[٥٧] وقد نتج عن الوضع انخفاض فعالية التوزيع المائي بنحو ٢٠% في بعض المناطق، بحسب تقرير فني صادر عن دائرة التخطيط المائي[٥٨].

وأدى التفاوت في الكفاءة إلى نشوء حالة من عدم العدالة في توزيع المياه بين المناطق الزراعية، حيث كانت القرى القريبة من منشآت التحكم الرئيسية في السدة مثل قريتي الشجيرية والدبوني تستفيد من تدفق منتظم، بينما عانت القرى الطرفية الواقعة في أطراف قضاء الحي وناحية بدرة من نقص واضح في الكميات المخصصة لها، خاصة في مواسم الزراعة الحساسة كزراعة القطن والحنطة. وقد تسبب التفاوت في خسائر فادحة لبعض الفلاحين الذين اضطروا إلى إعادة زراعة أراضيهم أو التخلي عنها بالكامل في سنوات الجفاف الجزئي. [٥٩]

نشرت مجلة الري العراقية في عددها الثالث لسنة ١٩٥٣، تحقيقًا ميدانيًا بعنوان "**لماذا لا تصل المياه إلى كل الأراضي**"، **وثّقت فيه شهادات فلاحين من قرى شمال الكوت أكدوا أن "مشروع السدة أنقذ بعض الأراضي، لكنه حرم أخرى من حقوقها بسبب تردي القنوات"**[٦٠]. كما نشرت

صحيفة البلاد في عددها الصادر بتاريخ ١٥ آذار ١٩٥٤ تقريرًا عن احتجاجات سكان ناحية واسط السفلى، الذين وصفوا قنوات الري بأنها "خرائط على الورق وليست مياه في الحقول[٦١].

وأدّى ذلك الخلل إلى نشوء نزاعات محلية بين القرى، بسبب التعدي على مجاري المياه، أو تغيير مسارها من دون إشراف رسمي، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى سلطة إدارية فاعلة وأن تلك النزاعات بلغت ذروتها في السنوات ١٩٥٣–١٩٥٥، وكانت من بين أسباب عدم استقرار النشاط الزراعي في مناطق مثل الزبيدية وشيخ سعد[٦٢].

أما من الناحية الفنية، فقد أشارت بعثة منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التي زارت العراق عام ١٩٥٦ إلى أن "**فشل مشروع سدة الكوت في تأمين توزيع عادل للمياه لا يرتبط بالبنية المركزية، بل بالهياكل المحلية غير المُدارة**"، ودعت إلى إنشاء وحدات صيانة محلية تتبع إداريًا لمديرية الري دون المرور بالبيروقراطية الوزارية[٦٣].

وقد بيّنت دراسة هندسية أعدها الخبير الهولندي Willem F. Louwes أن القنوات الفرعية في الكوت، رغم أهميتها الحيوية، لم تكن مصممة لتحمّل الضغط الناتج عن توسع الزراعة، وافتقرت إلى نظام تنظيف دوري، وقد جعلها عرضة للانهيار أو الانسداد في مواسم الذروة[٦٤].

واجهت الدولة صعوبات هيكلية في إدارة الملكيات الزراعية بعد تنفيذ مشروع سدة الكوت، إذ لم تكن البيئة القانونية والإدارية في تلك المرحلة مهيأة لاستيعاب التحولات السريعة التي رافقت التوسع الزراعي الناتج عن المشروع. فقد أدى تحسن الري وزيادة الرقعة المزروعة إلى خلق طلب متزايد على الأراضي الزراعية، ممّا أدى إلى استفادة كبار الملاكين بصورة مباشرة من النظام الجديد، بينما ظل صغار الفلاحين عاجزين عن مواكبة ذلك التوسع بسبب محدودية مواردهم الاقتصادية، وغياب الدعم الفني والمصرفي لهم[٦٥].

ووفقًا لتقرير وزارة الزراعة العراقية لسنة ١٩٥٥، فإن أكثر من ٧٠% من صغار الفلاحين في لواء الكوت لم يتمكنوا من استصلاح الأراضي الجديدة التي دخلت نطاق الري بعد تشغيل السدة، بسبب عجزهم عن توفير مستلزمات الإنتاج الحديثة، أو تحمّل كلفة العمالة والمكننة[٦٦]. في المقابل، استغل كبار الملاك، والتجار المرتبطون بالمراكز الحضرية في بغداد والنجف تلك، هذه الفرصة للسيطرة على الأراضي الجديدة، إما عبر شرائها أو استئجارها بعقود طويلة الأجل من صغار الفلاحين الذين وجدوا أنفسهم مضطرين للتنازل بسبب الفقر أو المديونية[٦٧].

ساعد على توسّع الظاهرة غياب تشريعات فعالة تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر، إذ كانت معظم العقود تتم شفهياً أو خارج الإطار القانوني، ممّا أدى إلى ظهور شكل جديد من أشكال السيطرة الاقتصادية،[٦٨] ونتيجة لذلك، تراجعت مكانة الطبقة الزراعية الوسطى، التي كانت تمثل

سابقًا العمود الفقري للاقتصاد الريفي، وبدأت تتلاشى تدريجيًا لصالح ثنائية جديدة تتمثل في ملاك كبار ومزارعين معدمين[٦٩].

أدت تلك الظاهرة إلى "**نشوء اقتصاد زراعي طفيلي قائم على الاستئجار والاستغلال لا على العمل والإنتاج**"، مضيفًا أن الفلاح الذي كان يملك دونمات بسيطة أصبح عاملاً في أرضه بأجرٍ زهيد أو مدينًا لتاجر بذور أو سماد[٧٠]. كما أوردت جريدة الزمان أن "**مشاريع الدولة لم تنقذ الفلاح، بل أخرجته من أرضه ليدخل في نظام تأجير لا يرحم**"، في إشارة واضحة إلى التغيرات الاجتماعية التي رافقت تطبيق المشروع في الكوت[٧١].

أما على المستوى السياسي، فقد انعكست على الأزمة على خطاب بعض النواب في البرلمان العراقي، حيث طالبوا في جلسات ١٩٥٦ بتشريع قانون "الإصلاح الزراعي العاجل" لمعالجة التفاوت الطبقي الذي تفاقم بسبب سيطرة عدد محدود من الأشخاص على غالبية الأراضي المستصلحة بعد المشروع. وقد أشار النائب عبد الله الحلفي في مداخلة موثقة إلى أن "الماء وصل، ولكن الأرض فُقدت من أيدي مستحقيها"[٧٢].

كما دعمت بعثة البنك الدولي في تقريرها لعام ١٩٥٧ ذلك الطرح، عندما ماعدت أن "**المشاريع الكبرى، ومن ضمنها سدة الكوت، حسّنت الإنتاج، لكنها ساهمت في تركيز الثروة في أيدي أقلية، وغياب آليات التوزيع العادل للفرص**"[٧٣]. ومن منظور دولي أوسع، كتب الباحث البريطاني R.H. Adams في دراسته المعنونة التفاوت الريفي في العراق تقييم ممّا بعد الري "**أن مشروع سدة الكوت خلق بُنية اقتصادية ناجحة، ولكن على قاعدة اجتماعية مختلّة، مما أضعف العدالة الريفية**"[٧٤].

أما من الناحية الفنية، فقد ظهرت بعد تشغيل مشروع سدة الكوت مشكلة ارتفاع مناسيب المياه الجوفية في العديد من الأراضي الزراعية الواقعة ضمن نطاق الري الجديد، نتيجة الاستخدام المفرط للمياه في الري السطحي، بالتزامن مع غياب أو ضعف منظومة تصريف زراعي موازية (شبكة مبازل)، مما أدّى تدريجيًا إلى تشبع التربة بالمياه، وارتفاع منسوب المياه الجوفية إلى مستويات سطحية خطيرة[٧٥].

لم يكن متوقعًا ذلك الخلل الهيدرولوجي في بدايات تنفيذ المشروع، إذ انصبّ التركيز آنذاك على ضمان وفرة المياه للمزارعين، دون مراعاة الأثر العكسي للري الزائد، خاصة في المناطق ذات التربة الطينية الثقيلة التربة السوداء، التي تمتاز بانخفاض نفاذية الماء، وبالتالي قابليتها العالية لاحتباس الرطوبة[٧٦]. وقد كانت أراضي ناحية الحي، وشرق العزيزية، من بين أكثر المناطق

تضررًا؛ إذ بدأت تظهر فيها ظواهر الركود المائي، وتبيّض سطح التربة، وانخفاض الغلة الزراعية بدءًا من عام ١٩٥٢، كما تشير تقارير فنية لدائرة الزراعة العامة[٧٧].

أشار تقرير رسمي لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة خلال زيارتها للعراق عام ١٩٥٧، إلى أن ممّا نسبته ١٨% من الأراضي الزراعية الواقعة ضمن مشروع سدة الكوت "تعاني من درجات متفاوتة من التملّح بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية وتراكم الأملاح السطحية"، كما أوصى التقرير بضرورة إنشاء شبكة مبازل عميقة وبطول متناسق مع امتداد قنوات الري، للحفاظ على توازن الرطوبة في التربة[٧٨].

وإن بعض الأراضي الخصبة الواقعة غرب قضاء الحي التي كانت تُعد من أنشط الحقول في إنتاج القطن والذرة، سجلت تراجعًا بنسبة ٣٠% في متوسط الغلة السنوية بسبب تفاقم التملّح، مما اضطر العديد من الفلاحين إلى التوقف عن الزراعة الموسمية وتحويل الأرض إلى مرعى موسمي مؤقت[٧٩].

من الناحية الاقتصادية، تسبب ذلك التدهور في خسائر مباشرة في الإنتاج الزراعي، وأثّر سلبًا على دخل آلاف الأسر الريفية، التي كانت قد استبشرت خيرًا بفرص التوسع الزراعي التي وفرتها السدة. كما أسفر التملّح في بعض المناطق عن هجرة جزئية للفلاحين باتجاه القرى الأعلى منسوبًا، أو حتى إلى أطراف المدن بحثًا عن مصادر بديلة للدخل، كما رصدت ذلك جريدة الأنباء بتاريخ ٣ نيسان ١٩٥٧، والتي نقلت عن وجهاء قضاء الحي قولهم إن "**الماء الذي جاء للزراعة، بات يطردنا من الأرض بسبب غياب المصارف**"[٨٠].

أما على المستوى الفني، فقد علّق المهندس الهولندي Wim Van der Linden، أحد الخبراء الفنيين العاملين ضمن بعثة التعاون الهيدرولوجي الهولندي للعراق عام ١٩٥٦، على هذه الظاهرة قائلًا:

"**إن مشاريع الري يجب أن تقترن بمشاريع تصريف موازية، وإلا تحولت النعمة إلى نقمة، وهذا ممّا نشهده اليوم في الأراضي الواقعة خلف سدة الكوت**" وقد قدّرت دراسته أن متوسط عمق المياه الجوفية في مناطق الضرر انخفض من ٢.٥ متر إلى أقل من متر واحد فقط خلال خمس سنوات، وهو ممّا يُعد مؤشرًا خطيرًا من حيث تهديد توازن التربة والإنتاج الزراعي، وفي ظل هذه الظروف، دعت بعثات دولية ومنظمات زراعية محلية إلى ضرورة تبني خطة وطنية شاملة للصرف الزراعي في المناطق المروية، تكون موازية للمشاريع المائية الكبرى، مثل سدة الكوت وسدة الرمادي، إلا أن الاستجابة الحكومية بقيت بطيئة ومجزأة، مما فاقم من تعقيد المشكلة في أواخر الخمسينيات [٨١].

وعلى المستوى الإداري، عانى مشروع سدة الكوت من بيروقراطية حكومية معقدة وغير متكاملة، تمثلت في غياب جهاز إداري موحد يشرف على المشروع بشكل كلي، بما يشمل الجوانب الفنية والمالية والإرشادية والتنموية. فقد أوكلت مسؤوليات المشروع إلى عدة وزارات وهيئات مستقلة، منها وزارة الري، وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد، ومجالس المحافظات، دون وجود تنسيق فعّال أو سلطة تنفيذية مركزية قادرة على الربط بين تلك الجهات وضمان وحدة القرار والتنفيذ(٨٢).

التشظي الإداري انعكس سلبًا على أداء المشروع، إذ كانت كل جهة حكومية تنظر إلى المشروع من زاويتها الضيقة: فوزارة الري كانت تركز على الجوانب الفنية والهندسية دون الاهتمام بواقع الفلاحين؛ ووزارة الزراعة تعنى فقط بالإنتاج دون التدخل في توزيع المياه؛ ووزارة الاقتصاد تهتم بمؤشرات الإنتاج القومي دون متابعة الإشكاليات الميدانية. أما الإدارات المحلية، فكانت تفتقر إلى الصلاحيات الكافية أو الإمكانات الفنية لتنفيذ السياسات المركزية(٨٣).

أوردت مجلة الاقتصاد والتنمية العراقية في عددها لعام ١٩٥٥ أن "**سدة الكوت كانت مشروعًا مائيًا واعدًا، لكن غياب الإدارة الموحدة جعله حبيس الملفات الوزارية المتضاربة**"، مشيرة إلى أن قرارات حيوية مثل توزيع الحصص المائية، أو تخصيص الأسمدة، أو إيفاد فرق الإرشاد كانت تتأخر شهورًا بسبب التداخل الإداري،(٨٤) كما أشار تقرير صادر عن لجنة الزراعة النيابية في جلسة البرلمان لعام ١٩٥٦ إلى "**أن الروتين الوزاري عقبة أمام نجاح مشاريع الدولة، حيث الفلاح لا يعلم إلى أي وزارة يتوجه**"(٨٥).

ومن الناحية الفنية، فإن عدم وجود قاعدة بيانات مركزية مشتركة بين الوزارات بشأن الأراضي، المحاصيل، ونظام الري، أدى إلى تكرار في الجهود، وهدر في الموارد، بل وتضارب في التوجيهات. فقد كانت بعض الخطط الزراعية الصادرة من الوزارة المركزية تُناقض الواقع البيئي أو الفني للمناطق المشمولة بالري، لعدم وجود مشاركة حقيقية من الإدارات المحلية في بلورة الخطط(٨٦).

اضعف التعقيد البيروقراطي من قدرة الفلاحين على الوصول إلى الدعم الحكومي، سواء في صورة قروض زراعية، أو خدمات إرشادية، أو إعفاءات ضريبية. فقد تطلب الأمر غالبًا مراجعة عدة دوائر في بغداد للحصول على موافقة واحدة، ممّا شكّل عبئًا على الفلاحين، خاصة صغارهم، ودفع بعضهم إلى التخلي عن الأراضي المستصلحة أو تأجيرها لكبار المستثمرين(٨٧).

وقد أشار الخبير البريطاني في التنمية الريفية Scott في دراسته Administrative Fragmentation and Rural Development in Iraq إلى أن "**المشكلة لم تكن في تصميم سدة الكوت، بل في طريقة إدارتها، حيث لم يُعامل المشروع بوصفه بنية متكاملة، بل**

كأجزاء متفرقة في حقائب وزارية". وخلص إلى أن غياب الحوكمة المتكاملة حال دون تحقيق الأثر التنموي الكامل للمشروع [٨٨].

ولم يتم اتخاذ خطوات حقيقية لتوحيد إدارة المشروع إلا في أواخر الخمسينيات، حين بدأت الحكومة العراقية التفكير في تأسيس هيئة مستقلة لمشاريع الري الكبرى، تكون مسؤولة عن التنسيق بين الوزارات، ومتابعة الصيانة، وتقديم الخدمات المساندة للفلاحين، غير أن تلك التوجه تأخر، وظلت المشكلات قائمة طوال فترة ممّا بعد تنفيذ المشروع. [٨٩]

الهوامش

(١)عبد الكريم الأزري، مشكلة المياه والزراعة في العراق، وزارة الاقتصاد بغداد ، ١٩٥٨، ص٦٥.

(٢)عبد السلام الشواف، الري والزراعة في العراق الحديث، مطبعة الحكومة بغداد ، ١٩٥٤، ص١١٢.

(٣)جريدة الزمان، ٤ نيسان ١٩٣٨.

(٤) د.ك.و وزارة الزراعة العراقية، تقرير دائرة الري حول أعمال سدة الكوت لعام ١٩٤٧، ملف رقم ٢٤/ر/١٩٤٧، ص٤.

(5)J.R. MacDonald, Irrigation Development in Iraq 1930–1955, London: Middle East Economic Survey, 1956, p. 113.

(6)Margaret L. Simmons, Agricultural Modernization in Iraq: Case Study of Kut Irrigation Project, Master's Thesis, University of London, 1962, p. 88.

(٧) وزارة الزراعة العراقية، الإحصاء الزراعي العام لعام ١٩٥٥، دائرة التخطيط الزراعي بغداد ، ١٩٥٦، ص١٣.

(٨)وزارة الري العراقية، خطة توزيع المياه في لواء الكوت بعد تشغيل سدة الكوت، تقرير داخلي، بغداد، ١٩٤٢، ص٤.

(٩)عبد السلام الشواف، الري والزراعة في العراق الحديث، المصدر السابق، ص١٣٥.

(١٠) د.ك.و وزارة الزراعة العراقية، تقرير إحصائي عن قاطع سقي الغراف (١٩٤٠–١٩٥٠)، ملف رقم ٥٥/غ/١٩٥١، ص٦.

(١١)مجلة الاقتصاد الزراعي، "تقرير ميداني عن نتائج مشروع سدة الكوت"، العدد الثالث، بغداد: وزارة الاقتصاد، ١٩٥١، ص١٤.

(12)World Bank, Irrigation and Land Reclamation Projects in the Middle East, Washington D.C., 1955, p. 74.

(١٣)عبد الجبار عبد الله، اقتصاد الريف العراقي، دراسة في التحول الزراعي، ط١، دار الجمهورية بغداد ، ١٩٦٠، ص١٠٧.

(١٤)وزارة الزراعة العراقية، دليل زراعة القطن في لواء الكوت، دائرة الإرشاد الزراعي بغداد ، ١٩٥٠، ص٣.

(١٥)جريدة البلاد، "مشاريع الدولة لتطوير زراعة القطن في الكوت"، العدد ١٣٢٧، ١٢ تشرين الأول ١٩٤٩.

(١٦)وزارة الزراعة العراقية، التقرير السنوي لدائرة الإحصاء الزراعي لعام ١٩٥٥، المطبعة الحكومية، ١٩٥٦ ، بغداد ، ص٤٢.

(١٧)لطفي جعفر الفيلي، التنمية الزراعية في العراق، دار الطليعة بيروت، ١٩٦٠، ص٩٤.

(18)International Institute for Land Reclamation and Improvement, Irrigation Impact Study – Iraq, Wageningen, 1956, p. 88.

(١٩)وزارة الزراعة العراقية، خريطة توزيع المياه في قرى لواء الكوت ١٩٥٠–١٩٥٦، قسم الدراسات الميدانية بغداد، ١٩٥٦، ص١١.

(٢٠)حازم رضا الجبوري، مشاريع الري وأثرها على الزراعة في العراق ١٩٢١–١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠٠١، ص١٠٢.

(٢١)وزارة الشؤون الاجتماعية، تقرير الهجرة الداخلية في العراق لعام ١٩٥٤، المطبعة الحكومية بغداد ، ١٩٥٥، ص٨.

(٢٢)مجلة الاقتصاد والمجتمع، "الاستقرار الريفي في ظل سدة الكوت"، العدد ٧، وزارة الاقتصاد بغداد ، تموز ١٩٥٥، ص٢٢.

(23)Dirk J. van Halsema, Agricultural Development and Rural Settlements in Iraq, The Hague: Institute of Social Studies, 1957, p. 51.

(٢٤)عبد الكريم الأزري، مشكلة المياه والزراعة في العراق، المصدر السباق، ص٧١.

(٢٥) وزارة الزراعة العراقية، تقرير التعاون مع المنظمات الدولية لتطوير الزراعة ١٩٥١–١٩٥٦، بغداد: دائرة التعاون الفني، ١٩٥٦، ص٩.

(٢٦)حازم رضا الجبوري، مشاريع الري وأثرها على الزراعة في العراق ١٩٢١–١٩٥٨، ص١١٥.

(٢٧)مجلة الري والزراعة، "المكننة الزراعية في مناطق سدة الكوت"، العدد ٤، وزارة الزراعة بغداد ، حزيران ١٩٥٤، ص٦.

(٢٨)مجلة الإرشاد الزراعي، "التسميد الحديث في قرى لواء الكوت"، العدد ٢، قسم الإرشاد بغداد، ١٩٥٥، ص١٤.

(٢٩)د.ك.و تقرير مديرية زراعة لواء الكوت، بيان الإنتاجية الزراعية بعد إدخال التقنيات الحديثة، ملف رقم ٥٠/ز/١٩٥٦، ص٣.

(30)FAO, Irrigation and Agricultural Modernization in Iraq: Mission Report 1955, Rome: FAO Publications, 1956, p. 42.

(31)Agriculture and Irrigation in the Middle East, Vol. 8, London: Middle East Research Service, 1957, p. 29.

(٣٢)د.ك.و تقرير مديرية زراعة لواء الكوت، الإنتاج الزراعي السنوي ١٩٤١–١٩٥٥، ملف رقم ٤١/ز/١٩٥٦.

(٣٣)وزارة التموين العراقية، النشرة الفصلية لأسعار وتسويق المحاصيل، العدد الرابع، مديرية الإحصاء بغداد ، ١٩٥٤، ص٢١.

(٣٤)مجلة الزراعة الحديثة، "التخزين الحديث في صوامع الكوت"، العدد ٣، وزارة الزراعة بغداد ، ١٩٥٥، ص٥.

(٣٥)جريدة العراق، "شحنات من حنطة الكوت تصل إلى بغداد"، العدد ٢٤٣٥، ١٨ آذار، ١٩٥٣.

(36)Douglas R. Browne, The Economic Development of Iraq: From 1800 to 1950, London: Longmans, 1957, p. 142.

(٣٧)عبد الرحمن الهاشمي، الزراعة التحولية في جنوب العراق: دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٦١، ص١٢٩.

(٣٨)وزارة الزراعة العراقية، تقرير توزيع القروض الزراعية والميكنة في لواء الكوت، دائرة التمويل الزراعي بغداد ، ١٩٥٣، ص١٢.

(٣٩)محمد عبد الله النعيمي، البنية الاجتماعية للريف العراقي في منتصف القرن العشرين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص١٠٣.

(٤٠)د.ك.و مديرية زراعة الكوت، إحصائية الحقول المزروعة حسب نوع الإدارة الزراعية لسنة ١٩٥٤، ملف رقم ٣٢/ح/١٩٥٤.

(41)Philip S. Khoury, Landholding and Social Structure in Iraq, Middle East Journal, Vol. 12, No. 2, 1958, p. 174.

(٤٢)مجلة الاقتصاد والمجتمع، "أثر تحديث الري على توزيع الأراضي في الفرات الأوسط"، العدد ٦، وزارة الاقتصاد، بغداد ، ١٩٥٥، ص٢٧.

(٤٣)عبد الرزاق الحسني، وقائع الجلسات النيابية العراقية (١٩٥٤–١٩٥٥)، بغداد: المكتبة الوطنية، ١٩٥٦، ص٩٠.

(44)Robert A. Fernea, Field Notes on Agricultural Development in Iraq, University of Chicago Press, 1956, p. 39.

(45) Ibad, p40.

(٤٦)حازم رضا الجبوري، مشاريع الري وأثرها على الزراعة في العراق (١٩٢١–١٩٥٨)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠٠١، ص١١٧.

(47)Fernea, Field Notes..., p. 41.

(48)Middle East Agricultural Institute, Agricultural Modernization Missions in Iraq 1956, Cairo: MEAI Publications, 1957, p. 22.

(٤٩)د.ك.و وزارة الري العراقية، التقرير السنوي لصيانة القنوات الفرعية في لواء الكوت (١٩٥١–١٩٥٣)، قسم الصيانة والهندسة بغداد ، ١٩٥٤، ص١١.

(٥٠)مجلة الري والزراعة، "قنوات الري بين الإنشاء والإهمال"، العدد ٥، وزارة الزراعة بغداد ، ١٩٥٣، ص١٦.

(٥١)جريدة الزمان، العدد ٢١٧٤، ١٩ حزيران ١٩٥٤.

(٥٢)عبد الله كاظم عبد، النزاعات الزراعية في منطقة واسط بين ١٩٤٠–١٩٦٠، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٢، ص٩٢.

(٥٣)د.ك.و البنك الدولي، بعثة التنمية الزراعية إلى العراق ١٩٥٥: تقرير فني، البنك الدولي واشنطن ، ١٩٥٦، ص٣٣.

(54)Hendrik Van Keulen, Irrigation Maintenance in Iraq: Technical Assessment, Wageningen: Institute for Irrigation Studies, 1956, p. 24.

(٥٥) وزارة الري العراقية، تقرير فني عن قنوات سدة الكوت (١٩٥٢–١٩٥٤)، قسم التخطيط الهندسي بغداد ، ١٩٥٥، ص٩.

(٥٦)جريدة البلاد، العدد ٢١٤٥، ٧ تموز ١٩٥٣.

(٥٧) وزارة الري العراقية، التقرير السنوي لأعمال الري والصيانة في لواء الكوت (١٩٥٣)، مطبعة وزارة الري بغداد ، ١٩٥٤، ص٩.

(٥٨) دائرة التخطيط المائي، تحليل كفاءة توزيع المياه في شبكة سدة الكوت، تقرير داخلي، بغداد، ١٩٥٥، ص١٣.

(٥٩)عبد الرزاق الحسني، تاريخ مشروعات الري في العراق، ط١، ص١٦٦.

(٦٠)مجلة الري العراقية، "لماذا لا تصل المياه إلى كل الأراضي؟"، العدد ٣، وزارة الري، تموز بغداد ١٩٥٣، ص١٠.

(٦١)جريدة البلاد، العدد ١٧٣٢، ١٥ آذار ١٩٥٤.

(٦٢)عبد الله جابر التميمي، النزاعات المحلية حول الموارد المائية في واسط (١٩٤٠–١٩٦٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٣، ص٨١.

(63)FAO, Mission Report: Water Management in Central Iraq, Rome: FAO Publications, 1956, p. 38.

(64)Willem F. Louwes, Engineering Irrigation Systems in Semi-Arid Environments: A Case Study from Iraq, Delft: Institute of Hydraulic Engineering, 1958, p. 44.

(٦٥)عبد الكريم الأزري، مشكلة الأراضي الزراعية في العراق، ص٧٤.

(٦٦) وزارة الزراعة العراقية، تقرير التنمية الزراعية في لواء الكوت بعد تشغيل سدة الكوت، مديرية التخطيط الزراعي بغداد ، ١٩٥٥، ص١٣.

(٦٧)عبد الجليل الطاهر، ملكية الأرض والعلاقات الزراعية في العراق، دار الحكمة بغداد ، ١٩٦١، ص٩١.

(٦٨)جمال عبد الله القيسي، التحولات الاجتماعية في الريف العراقي ١٩٣٠–١٩٦٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٤، ص١٤٠.

(٦٩)لطفي جعفر الفيلي، التنمية الزراعية في العراق، المصدر السابق، ص٩٨.

(٧٠)فالح حسن الدراجي، الريف العراقي بين الإصلاح والاستغلال، مركز الدراسات الاجتماعية بغداد ، ١٩٧٠، ص٦١.

(٧١)جريدة الزمان، العدد ٢٤٨١، بغداد، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥.

(٧٢) مجلس النواب العراقي، وقائع جلسات مجلس النواب العراقي، الدورة السابعة ، ١٩٥٦، ص١١٤.

(٧٣)د.ك.و البنك الدولي، تقرير بعثة العراق الزراعية ١٩٥٧، World Bank Technical Series, 1957، ص٤٥.

(74)R.H. Adams, Rural Inequality in Iraq: A Post-Irrigation Assessment, Oxford Journal of Development Studies, Vol. 2, No. 3, 1960, p. 87.

(٧٥) وزارة الري العراقية، تقرير فني حول مناسيب المياه الجوفية في مناطق الري الجديدة ١٩٥٢–١٩٥٥، قسم الدراسات المائية بغداد ، ١٩٥٦، ص٧.

(٧٦)عبد الجليل الطاهر، الزراعة والتربة في حوض دجلة الأوسط، وزارة الزراعة بغداد ، ١٩٥٣، ص١٢٢.

(٧٧)د.ك.و دائرة الزراعة العامة، أثر الري الحديث على خصوبة التربة في لواء الكوت، تقرير داخلي، ملف رقم ٤٤/ت/١٩٥٥، ص٣.

(78)FAO, Report on Salinization and Groundwater Levels in Kut Irrigation Project, Rome: FAO Technical Series, 1957, p. 19.

(٧٩)مجلة الزراعة العراقية، العدد ٩، وزارة الزراعة بغداد ، ١٩٥٦.

(٨٠)جريدة الأنباء، "الماء الذي أحيا الأرض يهددها بالتلف"، العدد ١٠٣٣، بغداد، ٣ نيسان ١٩٥٧.

(81)Wim Van der Linden, Hydrological Challenges in Iraq’s Irrigation Schemes, Delft: Institute of Land Reclamation Studies, 1958, p. 33.

(٨٢)د.ك.و وزارة الزراعة العراقية، محضر اجتماعات لجنة تنسيق مشروع سدة الكوت ١٩٥٢–١٩٥٥، بغداد ، ملف رقم ٤٥/إ/١٩٥٦، ص٤.

(٨٣)عبد الجليل الطاهر، الإدارة الزراعية في العراق الحديث، المصدر السابق، ص٨٨.

(٨٤)مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ٧، وزارة الاقتصاد بغداد ، ١٩٥٥، ص١٢.

(٨٥) مجلس النواب العراقي، وقائع الجلسات النيابية، الدورة السابعة، بغداد: مطبعة البرلمان، ١٩٥٦، ص١١٠.

(٨٦)وزارة الزراعة، دائرة التخطيط الزراعي، تقرير الخطة الزراعية في مشاريع الري الحديثة، بغداد ، ١٩٥٥، ص١٧.

(٨٧) فلاح حسن الزيدي، مشاكل الفلاح العراقي في ظل المشاريع التنموية، ١٩٣٠–١٩٦٠، ص٩٩.

(88)James C. Scott, Administrative Fragmentation and Rural Development in Iraq, London: Royal Institute of Public Administration, 1958, p. 51.

(٨٩) عبد الرحمن الهاشمي، الزراعة التحولية في جنوب العراق، ص١٣٧.

المصادر والمراجع

١.عبد الكريم الأزري، مشكلة المياه والزراعة في العراق، وزارة الاقتصاد بغداد ، ١٩٥٨

٢.عبد السلام الشواف، الري والزراعة في العراق الحديث، مطبعة الحكومة بغداد ، ١٩٥٤.

٣.جريدة الزمان، ٤ نيسان ١٩٣٨.

٤.د.ك.و وزارة الزراعة العراقية، تقرير دائرة الري حول أعمال سدة الكوت لعام ١٩٤٧، ملف رقم ٢٤/ر/١٩٤٧.

٥.وزارة الزراعة العراقية، الإحصاء الزراعي العام لعام ١٩٥٥، دائرة التخطيط الزراعي بغداد ، ١٩٥٦.
٦.وزارة الري العراقية، خطة توزيع المياه في لواء الكوت بعد تشغيل سدة الكوت، تقرير داخلي، بغداد، ١٩٤٢.
٧.د.ك.و وزارة الزراعة العراقية، تقرير إحصائي عن قاطع سقي الغراف (١٩٤٠–١٩٥٠)، ملف رقم ٥٥/غ/١٩٥١.
٨.مجلة الاقتصاد الزراعي، "تقرير ميداني عن نتائج مشروع سدة الكوت"، العدد الثالث، بغداد: وزارة الاقتصاد، ١٩٥١.
٩.عبد الجبار عبد الله، اقتصاد الريف العراقي، دراسة في التحول الزراعي، ط١، دار الجمهورية بغداد ، ١٩٦٠.
١٠.وزارة الزراعة العراقية، دليل زراعة القطن في لواء الكوت، دائرة الإرشاد الزراعي بغداد ، ١٩٥٠.
١١.جريدة البلاد، "مشاريع الدولة لتطوير زراعة القطن في الكوت"، العدد ١٣٢٧، ١٢ تشرين الأول ١٩٤٩.
١٢.وزارة الزراعة العراقية، التقرير السنوي لدائرة الإحصاء الزراعي لعام ١٩٥٥، المطبعة الحكومية، ١٩٥٦ ، بغداد .
١٣.لطفي جعفر الفيلي، التنمية الزراعية في العراق، دار الطليعة بيروت، ١٩٦٠.
١٤.وزارة الزراعة العراقية، خريطة توزيع المياه في قرى لواء الكوت ١٩٥٠–١٩٥٦، قسم الدراسات الميدانية بغداد، ١٩٥٦.
١٥.حازم رضا الجبوري، مشاريع الري وأثرها على الزراعة في العراق ١٩٢١–١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠٠١.
١٦.وزارة الشؤون الاجتماعية، تقرير الهجرة الداخلية في العراق لعام ١٩٥٤، المطبعة الحكومية بغداد ، ١٩٥٥.
١٧.مجلة الاقتصاد والمجتمع، "الاستقرار الريفي في ظل سدة الكوت"، العدد ٧، وزارة الاقتصاد بغداد ، تموز ١٩٥٥.
١٨.وزارة الزراعة العراقية، تقرير التعاون مع المنظمات الدولية لتطوير الزراعة ١٩٥١–١٩٥٦، بغداد: دائرة التعاون الفني، ١٩٥٦.
١٩.حازم رضا الجبوري، مشاريع الري وأثرها على الزراعة في العراق ١٩٢١–١٩٥٨.
٢٠.مجلة الري والزراعة، "المكننة الزراعية في مناطق سدة الكوت"، العدد ٤، وزارة الزراعة بغداد ، حزيران ١٩٥٤.
٢١.مجلة الإرشاد الزراعي، "التسميد الحديث في قرى لواء الكوت"، العدد ٢، قسم الإرشاد بغداد، ١٩٥٥.
٢٢.د.ك.و تقرير مديرية زراعة لواء الكوت، بيان الإنتاجية الزراعية بعد إدخال التقنيات الحديثة، ملف رقم ٥٠/ز/١٩٥٦.
٢٣.د.ك.و تقرير مديرية زراعة لواء الكوت، الإنتاج الزراعي السنوي ١٩٤١–١٩٥٥، ملف رقم ٤١/ز/١٩٥٦.
٢٤.وزارة التموين العراقية، النشرة الفصلية لأسعار وتسويق المحاصيل، العدد الرابع، مديرية الإحصاء بغداد ، ١٩٥٤.
٢٥.مجلة الزراعة الحديثة، "التخزين الحديث في صوامع الكوت"، العدد ٣، وزارة الزراعة بغداد ، ١٩٥٥.
٢٦.جريدة العراق، "شحنات من حنطة الكوت تصل إلى بغداد"، العدد ٢٤٣٥، ١٨ آذار، ١٩٥٣.

٢٧.عبد الرحمن الهاشمي، الزراعة التحولية في جنوب العراق: دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٦١.
٢٨.وزارة الزراعة العراقية، تقرير توزيع القروض الزراعية والميكنة في لواء الكوت، دائرة التمويل الزراعي بغداد ، ١٩٥٣.
٢٩.محمد عبد الله النعيمي، البنية الاجتماعية للريف العراقي في منتصف القرن العشرين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
٣٠.د.ك.و مديرية زراعة الكوت، إحصائية الحقول المزروعة حسب نوع الإدارة الزراعية لسنة ١٩٥٤، ملف رقم ٣٢/ح/١٩٥٤.
٣١.مجلة الاقتصاد والمجتمع، "أثر تحديث الري على توزيع الأراضي في الفرات الأوسط"، العدد ٦، وزارة الاقتصاد، بغداد ، ١٩٥٥.
٣٢.عبد الرزاق الحسني، وقائع الجلسات النيابية العراقية (١٩٥٤–١٩٥٥)، بغداد: المكتبة الوطنية، ١٩٥٦.
٣٣.حازم رضا الجبوري، مشاريع الري وأثرها على الزراعة في العراق (١٩٢١–١٩٥٨)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية، ٢٠٠١.
٣٤.د.ك.و وزارة الري العراقية، التقرير السنوي لصيانة القنوات الفرعية في لواء الكوت (١٩٥١–١٩٥٣)، قسم الصيانة والهندسة بغداد ، ١٩٥٤.
٣٥.مجلة الري والزراعة، "قنوات الري بين الإنشاء والإهمال"، العدد ٥، وزارة الزراعة بغداد ، ١٩٥٣.
٣٦.جريدة الزمان، العدد ٢١٧٤، ١٩ حزيران ١٩٥٤.
٣٧.عبد الله كاظم عبد، النزاعات الزراعية في منطقة واسط بين ١٩٤٠–١٩٦٠، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٢.
٣٨.د.ك.و البنك الدولي، بعثة التنمية الزراعية إلى العراق ١٩٥٥: تقرير فني، البنك الدولي واشنطن ، ١٩٥٦.
٣٩.وزارة الري العراقية، تقرير فني عن قنوات سدة الكوت (١٩٥٢–١٩٥٤)، قسم التخطيط الهندسي بغداد ، ١٩٥٥.
٤٠.جريدة البلاد، العدد ٢١٤٥، ٧ تموز ١٩٥٣.
٤١.وزارة الري العراقية، التقرير السنوي لأعمال الري والصيانة في لواء الكوت (١٩٥٣)، مطبعة وزارة الري بغداد ، ١٩٥٤.
٤٢.دائرة التخطيط المائي، تحليل كفاءة توزيع المياه في شبكة سدة الكوت، تقرير داخلي، بغداد، ١٩٥٥.
٤٣.عبد الرزاق الحسني، تاريخ مشروعات الري في العراق، ط١.
٤٤.مجلة الري العراقية، "لماذا لا تصل المياه إلى كل الأراضي؟"، العدد ٣، وزارة الري، تموز بغداد ١٩٥٣.
٤٥.جريدة البلاد، العدد ١٧٣٢، ١٥ آذار ١٩٥٤.
٤٦.عبد الله جابر التميمي، النزاعات المحلية حول الموارد المائية في واسط (١٩٤٠–١٩٦٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٣.
٤٧.عبد الكريم الأزري، مشكلة الأراضي الزراعية في العراق.

٤٨.وزارة الزراعة العراقية، تقرير التنمية الزراعية في لواء الكوت بعد تشغيل سدة الكوت، مديرية التخطيط الزراعي بغداد ، ١٩٥٥.
٤٩.عبد الجليل الطاهر، ملكية الأرض والعلاقات الزراعية في العراق، دار الحكمة بغداد ، ١٩٦١.
٥٠.جمال عبد الله القيسي، التحولات الاجتماعية في الريف العراقي ١٩٣٠–١٩٦٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٤.
٥١.فالح حسن الدراجي، الريف العراقي بين الإصلاح والاستغلال، مركز الدراسات الاجتماعية بغداد ، ١٩٧٠.
٥٢.جريدة الزمان، العدد ٢٤٨١، بغداد، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥.
٥٣.مجلس النواب العراقي، وقائع جلسات مجلس النواب العراقي، الدورة السابعة ، ١٩٥٦.
٥٤.د.ك.و البنك الدولي، تقرير بعثة العراق الزراعية ١٩٥٧،World Bank Technical Series, 1957.
٥٥.وزارة الري العراقية، تقرير فني حول مناسيب المياه الجوفية في مناطق الري الجديدة ١٩٥٢–١٩٥٥، قسم الدراسات المائية بغداد ، ١٩٥٦.
٥٦.عبد الجليل الطاهر، الزراعة والتربة في حوض دجلة الأوسط، وزارة الزراعة بغداد ، ١٩٥٣.
٥٧.د.ك.و دائرة الزراعة العامة، أثر الري الحديث على خصوبة التربة في لواء الكوت، تقرير داخلي، ملف رقم ٤٤/ت/١٩٥٥.
٥٨.مجلة الزراعة العراقية، العدد ٩، وزارة الزراعة بغداد ، ١٩٥٦.
٥٩.جريدة الأنباء، "الماء الذي أحيا الأرض يهددها بالتلف"، العدد ١٠٣٣، بغداد، ٣ نيسان ١٩٥٧.
٦٠.د.ك.و وزارة الزراعة العراقية، محضر اجتماعات لجنة تنسيق مشروع سدة الكوت ١٩٥٢–١٩٥٥، بغداد ، ملف رقم ٤٥/إ/١٩٥٦.
٦١.عبد الجليل الطاهر، الإدارة الزراعية في العراق الحديث، المصدر السابق، ص٨٨.
٦٢.مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد ٧، وزارة الاقتصاد بغداد ، ١٩٥٥.
٦٣.مجلس النواب العراقي، وقائع الجلسات النيابية، الدورة السابعة، بغداد: مطبعة البرلمان، ١٩٥٦.
٦٤.وزارة الزراعة، دائرة التخطيط الزراعي، تقرير الخطة الزراعية في مشاريع الري الحديثة، بغداد ، ١٩٥٥.
٦٥.فلاح حسن الزيدي، مشاكل الفلاح العراقي في ظل المشاريع التنموية، ١٩٣٠–١٩٦٠.
٦٦.عبد الرحمن الهاشمي، الزراعة التحولية في جنوب العراق.

67.James C. Scott, Administrative Fragmentation and Rural Development in Iraq, London: Royal Institute of Public Administration, 1958, p. 51.
68.Wim Van der Linden, Hydrological Challenges in Iraq’s Irrigation Schemes, Delft: Institute of Land Reclamation Studies, 1958, p. 33.
69.FAO, Report on Salinization and Groundwater Levels in Kut Irrigation Project, Rome: FAO Technical Series, 1957, p. 19.
70.R.H. Adams, Rural Inequality in Iraq: A Post-Irrigation Assessment, Oxford Journal of Development Studies, Vol. 2, No. 3, 1960, p. 87.
71.FAO, Mission Report: Water Management in Central Iraq, Rome: FAO Publications, 1956, p. 38.

72.Willem F. Louwes, Engineering Irrigation Systems in Semi-Arid Environments: A Case Study from Iraq, Delft: Institute of Hydraulic Engineering, 1958, p. 44.
73.Hendrik Van Keulen, Irrigation Maintenance in Iraq: Technical Assessment, Wageningen: Institute for Irrigation Studies, 1956, p. 24.
74.Middle East Agricultural Institute, Agricultural Modernization Missions in Iraq 1956, Cairo: MEAI Publications, 1957, p. 22.
75.Robert A. Fernea, Field Notes on Agricultural Development in Iraq, University of Chicago Press, 1956, p. 39.
76.Philip S. Khoury, Landholding and Social Structure in Iraq, Middle East Journal, Vol. 12, No. 2, 1958, p. 174.
77.Douglas R. Browne, The Economic Development of Iraq: From 1800 to 1950, London: Longmans, 1957, p. 142.
78.FAO, Irrigation and Agricultural Modernization in Iraq: Mission Report 1955, Rome: FAO Publications, 1956, p. 42.
79.Agriculture and Irrigation in the Middle East, Vol. 8, London: Middle East Research Service, 1957, p. 29.
80.Dirk J. van Halsema, Agricultural Development and Rural Settlements in Iraq, The Hague: Institute of Social Studies, 1957, p. 51.
81.International Institute for Land Reclamation and Improvement, Irrigation Impact Study – Iraq, Wageningen, 1956, p. 88.
82.World Bank, Irrigation and Land Reclamation Projects in the Middle East, Washington D.C., 1955, p. 74.
83.J.R. MacDonald, Irrigation Development in Iraq 1930–1955, London: Middle East Economic Survey, 1956, p. 113.
84.Margaret L. Simmons, Agricultural Modernization in Iraq: Case Study of Kut Irrigation Project, Master's Thesis, University of London, 1962, p. 88.

Sources and References

1.Abdul Karim Al-Azri, The Water and Agriculture Problem in Iraq, Ministry of Economy, Baghdad, 1958
2.Abdul Salam Al-Shawaf, Irrigation and Agriculture in Modern Iraq, Government Press, Baghdad, 1954
3.Al-Zaman Newspaper, April 4, 1938
4.Iraqi Ministry of Agriculture, Irrigation Department Report on the Al-Kut Dam Project for 1947, File No. 24/R/1947
5.Iraqi Ministry of Agriculture, General Agricultural Statistics for 1955, Agricultural Planning Department, Baghdad, 1956
6.Iraqi Ministry of Irrigation, Water Distribution Plan in the Al-Kut District After the Operation of the Al-Kut Dam, Internal Report, Baghdad, 1942
7.Iraqi Ministry of Agriculture, Statistical Report on the Al-Gharraf Irrigation District (1940–1950), File No. 55/G/1951 8. Journal of Agricultural Economics, "Field Report on the Results of the Kut Dam Project," Issue 3, Baghdad: Ministry of Economy, 1951.
8.Abdul-Jabbar Abdullah, The Economy of the Iraqi Countryside: A Study in Agricultural Transformation, 1st ed., Dar al-Jumhuriya, Baghdad, 1960.
9.Iraqi Ministry of Agriculture, Guide to Cotton Cultivation in the Kut District, Agricultural Extension Department, Baghdad, 1950.

10.Al-Bilad Newspaper, "State Projects for Developing Cotton Cultivation in Kut," Issue 1327, October 12, 1949.
11.Iraqi Ministry of Agriculture, Annual Report of the Department of Agricultural Statistics for 1955, Government Printing Press, 1956, Baghdad.
12.Lutfi Jaafar Al-Faily, Agricultural Development in Iraq, Dar Al-Tali'a, Beirut, 1960.
13.Iraqi Ministry of Agriculture, Water Distribution Map in the Villages of the Kut District 1950–1956, Field Studies Department, Baghdad, 1956.
14.Hazem Redha Al-Jubouri, Irrigation Projects and Their Impact on Agriculture in Iraq 1921–1958, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, College of Education, 2001.
15.Ministry of Social Affairs, Internal Migration Report in Iraq for 1954, Government Printing Press, Baghdad, 1955.
16.Economics and Society Journal, "Rural Stability under the Kut Dam," Issue 7, Ministry of Economy, Baghdad, July 1955.
17.Iraqi Ministry of Agriculture, Report on Cooperation with International Organizations for Agricultural Development 1951–1956, Baghdad: Department of Technical Cooperation, 1956.
18.Hazem Redha Al-Jubouri, Irrigation Projects and Their Impact on Agriculture in Iraq 1921–1958.
19.Irrigation and Agriculture Journal, "Agricultural Mechanization in the Kut Dam Areas," Issue 4, Ministry of Agriculture, Baghdad, June 1954.
20.Agricultural Extension Journal, "Modern Fertilization in the Villages of the Kut District," Issue 2, Extension Department, Baghdad, 1955.
21.D.K.W. Report of the Kut District Agriculture Directorate, Statement of Agricultural Productivity After the Introduction of Modern Technologies, File No. 50/Z/1956.
22.D.K.W. Report of the Kut District Agriculture Directorate, Annual Agricultural Production 1941–1955, File No. 41/Z/1956.
23.Iraqi Ministry of Supply, Quarterly Bulletin of Crop Prices and Marketing, Issue 4, Statistics Directorate, Baghdad, 1954.
24.Modern Agriculture Journal, "Modern Storage in the Kut Silos," Issue 3, Ministry of Agriculture, Baghdad, 1955.
25.Al-Iraq Newspaper, "Shipments of Kut Wheat Arrive in Baghdad," Issue 2435, March 18, 1953.
26.Abdul Rahman Al-Hashemi, Transformational Agriculture in Southern Iraq: An Analytical Study, Unpublished Doctoral Dissertation, Cairo University, Faculty of Economics, 1961.
27.Iraqi Ministry of Agriculture, Report on the Distribution of Agricultural Loans and Mechanization in the Kut District, Agricultural Finance Department, Baghdad, 1953.
28.Muhammad Abdullah Al-Nuaimi, The Social Structure of the Iraqi Countryside in the Mid-Twentieth Century, Unpublished Doctoral Dissertation, University of Baghdad, 1999.
29.Kut Agriculture Directorate, Statistics of Cultivated Fields by Type of Agricultural Administration for the Year 1954, File No. 32/H/1954.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٦

30.*Al-Iqtisad wal-Mujtama'* (Economics and Society), "The Impact of Irrigation Modernization on Land Distribution in the Middle Euphrates," Issue 6, Ministry of Economy, Baghdad, 1955.
31.Abdul Razzaq al-Hassani, *Proceedings of the Iraqi Parliamentary Sessions (1954–1955)*, Baghdad: National Library, 1956.
32.Hazem Redha al-Jubouri, *Irrigation Projects and Their Impact on Agriculture in Iraq (1921–1958)*, unpublished Master's thesis, University of Baghdad, College of Education, 2001.
33.*D.K.W.*, Iraqi Ministry of Irrigation, *Annual Report on the Maintenance of Sub-Canals in the Kut District (1951–1953)*, Maintenance and Engineering Department, Baghdad, 1954.
34.*Al-Irrigation and Agriculture*, "Irrigation Canals: Between Construction and Neglect*, Issue 5, Ministry of Agriculture, Baghdad, 1953.
35.*Al-Zaman* Newspaper, Issue 2174, June 19, 1954.
36.Abdullah Kadhim Abdul, *Agricultural Conflicts in the Region* Wasit between 1940–1960, Master's Thesis, Unpublished, University of Kufa, College of Arts, 2002.
37.D.K.W. World Bank, Agricultural Development Mission to Iraq 1955: Technical Report, World Bank, Washington, 1956.
38.Iraqi Ministry of Irrigation, Technical Report on the Al-Kut Barrage Canals (1952–1954), Engineering Planning Department, Baghdad, 1955.
39.Al-Bilad Newspaper, Issue 2145, July 7, 1953.
40.Iraqi Ministry of Irrigation, Annual Report on Irrigation and Maintenance Works in the Al-Kut District (1953), Ministry of Irrigation Press, Baghdad, 1954.
41.Water Planning Department, Analysis of Water Distribution Efficiency in the Al-Kut Barrage Network, Internal Report, Baghdad, 1955.
42.Abdul Razzaq Al-Hassani, History of Irrigation Projects in Iraq, 1st Edition.
43.Iraqi Irrigation Magazine, "Why Doesn't Water Reach All the Lands?", Issue 3, Ministry of Irrigation Irrigation, July, Baghdad, 1953.
44.Al-Bilad Newspaper, Issue 1732, March 15, 1954.
45.Abdullah Jaber Al-Tamimi, Local Conflicts over Water Resources in Wasit (1940–1960), Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, College of Arts, 2003.
46.Abdul Karim Al-Azri, The Problem of Agricultural Lands in Iraq.
47.Iraqi Ministry of Agriculture, Agricultural Development Report in the Kut District after the Operation of the Kut Dam, Directorate of Agricultural Planning, Baghdad, 1955.
48.Abdul Jalil Al-Tahir, Land Ownership and Agricultural Relations in Iraq, Dar Al-Hikma, Baghdad, 1961.
49.Jamal Abdullah Al-Qaisi, Social Transformations in the Iraqi Countryside 1930–1960, Unpublished Doctoral Dissertation, University of Baghdad, College of Arts, 2004.
51. Falih Hassan al-Daraji, The Iraqi Countryside Between Reform and Exploitation, Center for Social Studies, Baghdad, 1970.
52. Al-Zaman Newspaper, Issue 2481, Baghdad, November 22, 1955.
53. Iraqi Parliament, Proceedings of the Sessions of the Iraqi Parliament, Seventh Session, 1956.
54. World Bank, Iraq Agricultural Mission Report 1957, World Bank Technical Series, 1957.

55. Iraqi Ministry of Irrigation, Technical Report on Groundwater Levels in New Irrigation Areas 1952–1955, Water Studies Department, Baghdad, 1956.
56. Abdul Jalil al-Tahir, Agriculture and Soil in the Middle Tigris Basin, Ministry of Agriculture, Baghdad, 1953.
57. General Directorate of Agriculture, The Impact of Modern Irrigation on Soil Fertility in the Kut District, Internal Report, File No. 44/T/1955. 58. Iraqi Agriculture Journal, Issue 9, Ministry of Agriculture, Baghdad, 1956.
59. Al-Anbaa Newspaper, "The Water That Revived the Land Threatens It with Destruction," Issue 1033, Baghdad, April 3, 1957.
60. Iraqi Ministry of Agriculture, Minutes of the Meetings of the Coordination Committee for the Kut Dam Project 1952–1955, Baghdad, File No. 45/E/1956.
61. Abdul Jalil Al-Tahir, Agricultural Administration in Modern Iraq, op. cit., p. 88.
62. *Al-Iqtisad wal-Tanmiya* (Economics and Development Journal), Issue 7, Ministry of Economy, Baghdad, 1955.
63. *Al-Iraqi Council of Representatives*, Proceedings of the Parliamentary Sessions, Seventh Session, Baghdad: Parliament Press, 1956.
64. *Ministry of Agriculture*, Department of Agricultural Planning, Report on the Agricultural Plan in Modern Irrigation Projects, Baghdad, 1955.
65. Falah Hassan Al-Zaydi, *Problems of the Iraqi Peasant under Development Projects, 1930–1960*.
66. Abdul Rahman Al-Hashemi, *Transformational Agriculture in Southern Iraq*.